

# مؤسسات المجتمع المدني في سلطنة عُمان: الواقع والتحديات

سعيد بن سلطان الهاشمي(\*)

باحث وكاتب من عُمان.

## مقدمة

قفز موضوع المجتمع المدني إلى دائرة اهتمامات الرأي العام في عُمان، مع مطلع الألفية الثالثة، حيث راج استخدام المصطلح إعلامياً وسياسياً وثقافياً بشكل ملحوظ، عاكساً تزايد التطرق إليه في الأحاديث الخاصة وفي الحوارات العامة كموضوع حان أوان الالتفات إليه وتفعيله بشكل صميم. وبعد أن لم يكن يذكر له محل من الإعراب في المعادلة الوطنية، أضحي مفهوم المجتمع المدني محل بحث وتنظير، وأضحت استحقاقاته تستوعب وتثمن أكثر فأكثر كاستحقاقات أساسية، ليس من حيث الإسهام في التنمية الوطنية فحسب، بل أيضاً، في النسق نفسه، في إثراء مفهوم المواطنة وتعضيده من خلال تفعيل إسهامات المواطنين، من مختلف مواقعهم في المجتمع المدني، في بناء الصرح الوطني.

قبل ذلك، وطوال العقود الثلاثة السابقة، منذ ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠ حتى مقدم القرن الجديد، وريثما تستوفى البنية التحتية ويعلو الصرح المعرفي في البلاد، ظلت القناعة العامة مستقرة في الاكتفاء بترك مهمة التنمية الوطنية في كافة أبعادها موجهة من داخل الإطار الرسمي، مكتفية باجتهادات الحكومة وحدها، ومدفوعة بجهود المسؤولين فحسب.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن استشعار العُمانيين بأهمية بلورة مفهوم المجتمع المدني في الوعي الوطني، ومن ثم العمل على تفعيل استحقاقاته في الحياة الوطنية، جاء بشكل طبيعي؛ بمعنى أنه جاء في سياق تطور دائم منذ بداية نهضتهم الحديثة نحو استكمال جميع عناصر الدولة المعاصرة، واستيفاء جميع مكونات المجتمع المعاصر المنفتح حكومة وشعباً على خبرات الأمم. من هنا، لم يقف النظر العُماني طويلاً عند كون مفهوم المجتمع المدني في توصيفه الحديث جديداً عليه، كما إنه لم يعبه كثيراً بعثرات هذا المفهوم وتطبيقاته في خبرات مجتمعات

ناهضة أخرى. عكس ذلك، أدرك المجتمع العُماني أن جوانب مشهودة من هذا المفهوم مألوفة في خبرته التاريخية، واعتبر أن التفاوت في مدى نجاح محاولات الشعوب في استقدام الأوفق والأرقى في حياتها الوطنية المعاصرة أمر يمكن تفهمه من خلال إرثها التاريخي من جهة؛ وتطلعها المستقبلي من جهة الأخرى.

ولعل من غرابة التجربة العمانية، تشكل مؤسسات مجتمعها المدني خارج رحم السياسة واهتماماتها وانشغالاتها وتطلعاتها. إلا أن الجدلية المعروفة والمتبادلة التأثير والتأثير بين الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، ولو بشكلها المعكوس هذا؛ لربما ستساعد على تعزيز وسائل الوصول إلى الديمقراطية التي تنشدها أجيال هذا البلد العربي المتكئ على إرث أثر في تقاليد الحكم، والسياسة، التي اختمرت في خبرتها الوطنية، التفاعل مع أكثر الشعوب العربية تنوعاً في الأصول والأعراق، سواء على مستوى التاريخ أو الجغرافيا.

**قفز موضوع المجتمع المدني إلى دائرة اهتمامات الرأي العام في عُمان، مع مطلع الألفية الثالثة، وأضحت استحقاقاته تستوعب وتثمن من حيث الإسهام في التنمية الوطنية، وإثراء مفهوم المواطنة وتعظيمه.**

في هذه الورقة، سأحاول تتبع شيء من بذور مؤسسات العمل المدني في عُمان، مع الوقوف على بعض الدوافع المنشئة لها، وإبراز أهم التحديات التي تعرقل نموها الطبيعي. عل ذلك يساعدنا - كعمانيين - على تشخيص الواقع، وتكشف بعض مما تعانيه التجربة المدنية في بلادنا، سعياً إلى البناء والتنمية.

## أولاً: حول المصطلح

تُعرّف موسوعة ماكميلان للعلوم الاجتماعية مؤسسات المجتمع المدني بأنها «كل مجموعة من المواطنين ائتلفوا أو نظموا أنفسهم من أجل دعم أو إنجاز قضية عامة أو مدنية، أو مشروع عام»<sup>(١)</sup>.

ويجعل بعض الكتّاب العرب مفهوم المجتمع المدني شاملاً جميع البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة، عندما يعرفونه بأنه «مجموعة المؤسسات والفاعليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية؛ والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى»<sup>(٢)</sup>.

Edwin R.A. Seligman and Alvin Johnson, eds., *Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: (١) Macmillan, 1948), p. 492.

(٢) أحمد شكر الصبيحي، *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي*، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٢٩.

ويرى محمد عابد الجابري أن المجتمع المدني هو ذلك الذي تنتظم العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية. هو بالتحديد «ذلك المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، تُحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل»<sup>(٣)</sup>. إنه بعبارة أخرى بحسب الجابري، المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات.

وعلى الرغم من أن للمجتمع المدني عشرات التعريفات، إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان أساسية: كالفعل الإرادي الحر أو الطوعي الذي يجب أن يتوفر لدى العاملين في هذا القطاع، والاستقلال عن المؤسسات الرسمية، والتنظيم والعمل المنهجي الذي يميز جهد هذه المؤسسات؛ الآليات الواضحة لقبول الأفراد أو الجماعات في عضوية هذه المؤسسات والشروط والقواعد التي يتم التراضي بشأنها وقبولها في ما بينهم؛ والحرص على بناء منظومة قيمية قائمة على شيم الاختلاف والتنوع والتسامح والتعاون والتنافس الشريف بين هذه المؤسسات/الجمعيات المُشكَّلة لما نصلح على تسميته المجتمع المدني.

## ثانياً: خلفية تاريخية ضرورية

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في عُمان، ووفقاً للمفهوم السابق، وخاصة في ما يتعلق بالهيكل والأطر المنظمة؛ حديثة العهد بالحياة. إلا أن هناك مؤسسات مارست وظائف المجتمع المدني في عُمان، وشكلت جذوراً تاريخية راسخة يُعتد بها في بنيان هذا المجتمع، حيث يمكن اعتبار كيانات من قبيل الوقف، ومنظومة إدارة أنظمة الري التقليدية (الإفلاج)، وسنن البحر، وسنن البادية، وتعاونيات أهل المهن والحرف والتجار داخل كل ولاية أو مدينة وغيرها من صيغ التعاون؛ مؤسسات ملأت الفراغ الحادث بين المنظومتين الأساس، منظومة الأسرة ومنظومة الدولة، بحسب المفهوم «الهيغلي» للمجتمع المدني<sup>(٤)</sup>.

فقد سعت تلك الصيغ، بحسب إمكاناتها المتواضعة، إلى تحقيق مصالح أفرادها، من خلال دفعهم نحو المشاركة الفاعلة للوصول إلى الخير العام، الذي يعتبره عزمي بشاره روح المجتمع المدني، وهدفه الأساس<sup>(٥)</sup>. كما التزمت تلك المؤسسات «الوسيطية» في سبيل ذلك، بقيم ومعايير الاحترام، والتراضي، والتسامح، والإدارة السلمية؛ وهو أمر، وإن لم يتجاوز حالته الفطرية البدائية الأولى، إلا أنه شكل امتداداً ضرورياً لفكرة المجتمع المدني، عندما بدأت ملامح الدولة العصرية بالظهور والتشكل، مع بدايات العقد السابع من القرن العشرين.

(٣) محمد عابد الجابري، «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ٥.

(٤) يرى هيغل أن مؤسسات المجتمع المدني هي المغطية لجميع الأنشطة والفعاليات الإنسانية التي تملأ الفراغ بين الأسرة والدولة. انظر: هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ط ٣ (بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٩.

(٥) انظر: عزمي بشاره، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٦٣.

هناك أيضاً محاولات، من ضمنها محاولة عفوية قام بها مجموعة من الشباب العُماني في مطلع الأربعينيات من القرن الماضي<sup>(٦)</sup>، جديرة بالذكر في هذا المقام؛ وهي تأسيس نادٍ باسم «نادي التبادل الثقافي»، مقره مدينة مطرح المدينة التوأمة للعاصمة مسقط، وهي ميناء عُمان الشهير في القرنين التاسع عشر والعشرين.

يقول صادق جواد سليمان، في معرض حديثه عن هذه التجربة، موجهاً كلمته بمناسبة إشهار الجمعية العمانية للكتاب والأدباء<sup>(٧)</sup>: «... لم يكن لهذا النادي مقر مُلك، ولا كان يسنده دعم حكومي أو أهلي من أي نوع. مقره كان مبنى صغيراً مستأجراً يتقاسم دفع إيجاره الأعضاء، كل حسب استطاعته، ومن لم يستطع لم يدفع. في غرفة المذاكرة أثاث بسيط وقنديل يشب عشاءً حين تُقرأ ورقة بحثية يعرضها أحد الأعضاء ثم يتحاور حولها الجميع. في الغرفة أيضاً مكتبة... أعضاء النادي كانوا شباناً حضهم حبهم للثقافة العربية على إيجاد منتدى لهم يتبادلون في ساحته - الضيقة مساحة والعريضة أفقاً - ما يحلو لهم من أدب الأمة ومعارفها المتنوعة»<sup>(٨)</sup>.

إن البدايات المنظمة والبارزة كانت مع الثقافة والفكر، وهذا أمر مفهوم ضمن إطار الدور والرسالة التي يقوم بها من ينتمون إلى هذا القطاع، والمسؤولية التي يستشعرونها تجاه من حولهم، وخاصة أبناء وطنهم. «لقد أكد هؤلاء الفتية تشخصهم وتشخص مجتمعهم، وهم في شبه عزلة عن بقية العالم العربي، كجزء أصيل من الثقافة العربية المشتركة على امتداد الوطن الكبير. أخيراً، كيف لم ينتظروا حتى تمد لهم يد العون، حكومية أو أهلية، لكي يقوموا بمهمتهم الثقافية، وكيف لم يأبهوا كثيراً بما واجهوا من بعض المجتمع من صد وازدراء، وربما أذى في بعض الأحيان»<sup>(٩)</sup>.

إن اكتشاف النفط، وعودة الكثير من أبناء الوطن المتسلحين بالعلم والتجربة، في مطلع سبعينيات القرن المنصرم، واستقبال البلاد لأعداد ليست بالقليلة من العمال والمهنيين من العُمانيين وغيرهم، لتشغيل وإدارة هذا الطارئ الجديد (النفط) على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد؛ كلها عوامل أدت دوراً مهماً في تمهيد ظهور مؤسسات المجتمع المدني في شكلها ومفهومها الحديث، حيث لا تخفى على أحد الضرورات القانونية والتنظيمية التي يتطلبها وجود وتفاعل هذه المجموعات البشرية المختلفة، في تكويناتها وتطلعاتها، سواء على المستوى المهني، أو على المستوى الاجتماعي والفكري.

البداية، بالمنظور الحديث لهذه اللفظة (الجمعية)، الذي نحدده هنا بمؤسسين ونظام

(٦) عاشت عُمان فترات عصيبة في منتصف القرن العشرين؛ إذ لم يكن هناك مدارس، ومستشفيات أو أي مظهر من مظاهر الحضارة المعروفة.

(٧) الجمعية العمانية للكتاب والأدباء أشهرت بعد مخاض عسير، ومحاولات دائبة استمرت ٣٦ سنة، إلى أن أشهرت في العام ٢٠٠٦.

(٨) صادق جواد سليمان، «تواصل في الوعي الثقافي»، ملحق «ن» (الجمعية العمانية للكتاب والأدباء)، العدد صفر (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، يوزع مع صحيفة عُمان اليومية.

(٩) المصدر نفسه.

أساسي ينظم العلاقة داخل تلك المؤسسة، بالإضافة إلى مقر ونطاق تحرك؛ كانت في العام ١٩٧١. ثم تأكدت بشكل رسمي في العام ١٩٧٢، بإنشاء الجمعية التاريخية العُمانية.

الجدير بالملاحظة هنا هو أسبقية تكوين هذه الجمعية، حتى على مستوى تطور حدود النظام السياسي؛ وهذا ما يؤكد زعمنا بأن المجتمع في الأساس يحمل بذور الاجتماع والانتظام في ما بينه، قبل وجود ذلك المفهوم العصري للدولة بهيكلها وحدودها وتعقيدها التي نراها وتتفاعل معها اليوم. بل إن هذه الجمعية (الجمعية التاريخية) مارست دوراً في غاية الأهمية في حفظ الآثار والمخطوطات والمواقع الأثرية، قبل إنشاء وزارة مختصة بذلك، بعد إنشاء الجمعية بثلاث سنوات؛ وقد كانت الجهود الريادية التي قامت بها هذه الجمعية هي نواة عمل الوزارة لاحقاً.

وعلى الرغم من صدور أول قانون ينظم الأندية والجمعيات في العام ١٩٧٣؛ إلا أن الجمعية التاريخية، وإلى اليوم، لا تلتزم في تنظيمها بالقانون المذكور.

في الفترة نفسها، أحييت مجموعة من الشباب العماني فكرة تكوين نادي ثقافي أسمته «النادي الوطني الثقافي»، حاول أن يوسع الأفق المعرفي للمجتمع؛ وأصدرت هذه المجموعة مجلة أطلقت عليها اسم **الثقافة الجديدة**<sup>(١٠)</sup>. إلا أن أ. أحمد الفلاحى ورفاقه، لم يوفقوا في الاستمرار بمشروعهم الطموح؛ حيث أقفل في العام ١٩٧٨، نتيجة التحديات التي جوبهت بها الفكرة سواء من قبل المجتمع المنشغل بتفاصيل حياته المعيشية، والحكومة المهمومة، بشؤون توطيد رسوخها الوجودي من جانب؛ ولشح الموارد المالية المتوفرة لهم في تلك الفترة من جانب آخر. هذا، بالإضافة إلى جهود متفرقة ومتقطعة في مجالات المسرح والتوعية الثقافية عموماً، اجتهدت بها أندية رياضية في الأساس؛ كنادي عُمان، والنادي الأهلي، والنادي العربي (العروبة حالياً) ... وغيرها؛ شكلت باجتهاداتها تلك إضافات متفرقة، لكنها مهمة في رصيد البلاد المدني.

وفي العام ١٩٧٢، بدأت فكرة مدنية أخرى في البلاد؛ ومن اللافت للنظر فيها أنها مبادرة قادتها المرأة العُمانية وشجعتها الحكومة، وهي جمعيات المرأة في ولايات ومدن السلطنة. كانت البداية مع جمعية المرأة العمانية بمسقط، في ١٩ / ٢ / ١٩٧٢، أما اليوم، فقد وصل العدد إلى ٥١ جمعية في العام ٢٠٠٧، بإشهار جمعية للمرأة في ولاية الكامل والوافي<sup>(١١)</sup>.

أسهمت هذه الجمعيات في الاهتمام بشريحة مهمة من المجتمع، في مجالات شكلت مصدر احتياج للمجتمع في مرحلة خطواته الأولى نحو الحداثة: كالتدريب ومحو الأمية والتعليم والتشغيل والحفاظ على الفنون والموروثات الشعبية، رغم الإمكانيات المادية المتواضعة المرصودة لها، واعتمادها على الهبات والتبرعات.. كان ذلك في بداية السبعينيات؛ أما اليوم، فإنها تقف عاجزة عن قراءة احتياجات قطاع واسع من الجيل الجديد للمرأة العُمانية، كما ظلت تعاني عزوفاً متزايداً من أعضائها، إلى حد وصفها بالبيوت المهجورة.

(١٠) مقابلة للكاتب مع أحد مؤسسي النادي الوطني الثقافي، أحمد بن عبد الله الفلاحى، بتاريخ ٢ تموز /

يوليو ٢٠٠٩.

(١١) إحصاءات وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان، ٢٠٠٨.

هناك نوع آخر من الجمعيات ظهر في العقد الأخير من القرن العشرين على الساحة العُمانية، اهتم بالعمل الخيري التطوعي، بدءاً بإشهار جمعية رعاية الأطفال المعوقين، وما تبعها من جمعيات وصناديق خيرية قننت العمل الخيري ونظمتها إلى حد ما خلال العشر سنوات الماضية؛ حيث يزيد عدد هذه الجمعيات اليوم على العشر مؤسسات، استطاعت القيام بدور واضح في دعم فئات في أمس الحاجة إلى الدعم والمساندة، حتى يمارسوا أدوارهم بشكل طبيعي، ودون تمييز في مجتمعهم.

وفي خطوة تعزيزية مهمة لجهود بناء المجتمع المدني، أصدر السلطان قابوس النظام الأساسي للدولة (دستور البلاد)، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛ حيث حددت مواده الحقوق والواجبات الوطنية، كما رسمت حدود ومناطق تعاون السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية.

### أنت أدبيات الرؤية المستقبلية (٩٦-٢٠٢٠) "عُمان ٢٠٢٠" على ذكر أهمية النهوض بالمجتمع وتفعيل المشاركة الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية.

وأكدت المادة ٣٣ من الدستور بشكل واضح «حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية، ولأهداف مشروعة، وبوسائل سلمية، وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون؛ ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع، أو سرياً، أو ذا طابع عسكري؛ ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية»؛ وقد سبقتها المادة ٣٢، التي كفلت حق الاجتماع ضمن حدود القانون. فالنصان صريحان ومحفزان لتدعيم المجتمع المدني، إلا أن الممارسات الرسمية والشعبية، بالإضافة إلى الأنظمة القانونية التي صدرت بعد هذا النظام، بيّنت أن الطريق ما زال طويلاً وشاقاً، ويحتاج إلى نضال فكري، توعوي، تنظيمي، يطمئن جميع الأطراف بأن مؤسسات المجتمع المدني هي مركز خير عام للمجتمع وأهله، وليس العكس.

وفي العام ٢٠٠٠، صدر قانون الجمعيات الأهلية بالمرسوم السلطاني الرقم ١٤/٢٠٠٠؛ وعلى إثره مباشرة، تتابع ظهور الجمعيات المهنية، بدءاً بالجمعية الجيولوجية. وقد تجاوز العدد العشرين جمعية، تنظم نفسها في مهن وقطاعات مختلفة، كقطاعات الهندسة والطب والمحاماة والصحافة والسينما والمسرح والكتابة والأدب والمحاسبة والاقتصاد والعمل الاجتماعي والتقانة الحديثة.

أعطى هذا القانون وزارة التنمية الاجتماعية حق الإشهار والإشراف على هذه الجمعيات، إضافة إلى صلاحيات واسعة أخرى. ولعل المقام لا يتسع هنا للنظر في هذا القانون وتقديم قراءة متخصصة وواقعية فيه؛ إلا أنه من واقع الممارسات التي اجترحتها هذه الجمعيات، فإن القانون المذكور أصبح لا يعبر عن طبيعة المرحلة، ولا عن الدور الذي تأمل الدولة أن تقوم به هذه الجمعيات في إيجاد حراك مدني، يؤصل لدولة النظام والقانون، ويعطي لمؤسسات المجتمع المدني هامش حرية مريحاً ومؤثراً في البناء والتفاعل البنوي لتنمية البلاد.

الغريب في الأمر، أنه بعد صدور هذا القانون بثلاث سنوات، حدد تقرير التنمية

**البشرية في سلطنة عُمان**، الصادر في العام ٢٠٠٣ (والصادر لمرة واحدة حتى الآن!)، تعريفه الشهير للحكم الجيد: حيث يقول إن الإدارة الجيدة لشؤون المجتمع والدولة هو «محدد هام لنجاح التنمية البشرية، وهو حصلة لنشاط ثلاث قوى فاعلة، هي الدولة (شاملة القطاع العام الإنتاجي)، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني»<sup>(١٢)</sup>. وهو تحول مهم في الأدبيات الرسمية الحكومية، واعتراف ذو دلالة بأهمية مؤسسات المجتمع المدني كشريك فاعل في التنمية، مبرره كما أوضح التقرير التحولات الكبيرة التي طرأت على الدولة، وتأكيد دور المشاركة الديمقراطية والنزاهة والشفافية في دعم جهود التنمية البشرية.

والناظر إلى تعريف التقرير<sup>(١٣)</sup> لمصطلح المجتمع المدني، تشده اللغة التي استخدمتها الحكومة في تشجيع تكوين مؤسسات ينتظم فيها أفراد مستقلون، يعملون طوعاً بشكل جماعي لتحقيق هدف مشترك في بيئة أو محيط عام للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم ومبادئهم. كما يجلي تعريف التقرير الشك عن جدلية الاستقلالية، إذ يحدد طبيعة العلاقة مع الدولة، فيوضح أن المجتمع المدني مستقل عن الدولة، وهو يعمل خارج إطار تدخلها، سواء كشريك على قدم المساواة مع الدولة، أو كمعارض للدولة وما تضعه من سياسات<sup>(١٤)</sup>.

إلا أن هذا التقرير يلقي باللوم الصريح - في سابقة تسجل في أدبيات الحكومة العُمانية<sup>(١٥)</sup> - في شأن تأخر ظهور هذه الممارسات، على عاملين رئيسيين:

**الأول** هو اضطلاع الدولة بالدور الرئيس في رعاية المواطنين والقيام بكافة الأدوار (دولة الرفاه).

**والثاني** هيمنة التنظيم التقليدي للعلاقات بين الناس، وهو ما حدده من خلال القبيلة، إذ إن القبيلة بحسب التقرير وبفضل دورها المحوري في البنية الاجتماعية، وتنظيماتها المحكمة القريبة من التأثير في الفرد هي من أخرت لجوء المواطنين إلى الانتظام على شكل صيغ ونماذج أخرى؛ على الرغم من التراجع في دور القبائل في مقابل التحول السياسي والاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

(١٢) **تقرير التنمية البشرية في سلطنة عُمان** (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣)، ص ١٦٩.

(١٣) **المجتمع المدني**: «يتشكل من نطاق واسع من التنظيمات المختلفة في أغراضها وأحجامها وهيكلها التنظيمية وأساليبها في جميع الموارد اللازمة لمباشرة نشاطاتها. وينتظم في هذه المنظمات أفراد مستقلون يعملون طوعاً بشكل جماعي لتحقيق هدف مشترك في بيئة أو محيط عام للتعبير عن مصالحهم وأفكارهم ومبادئهم. والأصل في هذه المؤسسات أن تكون مستقلة عن الدولة، وأن تعمل خارج إطار تدخلها، سواء كشريك على قدم المساواة مع الدولة أم كمعارض للدولة وما تضعه من سياسات». انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(١٤) يفصل التقرير كيف يمكن أن تكون معارضة وبشكل إيجابي حيث يشرح بأن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بدور بنوي أو مؤسسي عندما تمارس النقد الاجتماعي، وتدافع عن الحقوق والحرية السياسية والمدنية للناس، وتساهم في حشد وتعبئة الجهود من أجل التغيير الاجتماعي والتطوير السياسي والانفتاح الاقتصادي. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٧، الهامش الرقم (٥).

(١٥) اعتادت الحكومة العُمانية على إبعاد لغة النقد وتحاشي نشرها للعامة سواء في الصحافة أو في كتبها ومنشوراتها الرسمية.

كما أتت أدبيات الرؤية المستقبلية (٩٦ - ٢٠٢٠) «عُمان ٢٠٢٠»<sup>(١٦)</sup>، في سياق تفصيل قطاع الشؤون الاجتماعية على ذكر «أهمية النهوض بالمجتمع وتفعيل المشاركة الأهلية في تنمية المجتمعات المحلية»<sup>(١٧)</sup>. وحددت حزمة من الأهداف تسعى الرؤية إلى تحقيقها، من ضمنها توسيع قاعدة العمل الاجتماعي النسوي عددياً وجغرافياً، ودعمه مادياً وفنياً. مع رفع مستوى أداء الجمعيات النسائية وإرساء أسس التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة والجمعيات النسائية من جهة أخرى.

وقراءتنا لما سبق يمكن إيجازها كالتالي: عدم تناسب ما جاءت عليه الاستراتيجية «الحلم»، مع التطلعات التي يطمح إليها المجتمع بكافة شرائحه. كما إنها اختزلت العمل المدني في الجمعيات النسائية، وهو أمر مستغرب عند وضع رؤية طويلة الأمد للبلاد، تمتد إلى ربع قرن من الزمان. الأمر الذي يحفزنا للتساؤل عن طبيعة تخصصات واضعي هذه الرؤية، ومدى معرفتهم باحتياجات المجتمع بكافة قطاعاته، وليس القطاع الاقتصادي وحده.

وعلى الرغم من أنه ورد في تقييم أداء قطاع التنمية الاجتماعية في الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، أن من أهم التحديات التي واجهتها الخطة، «ضعف الوعي المجتمعي نسبياً بأهمية العمل التطوعي وأساليب العمل به، وانعدام آليات التنسيق بين الجهات الأهلية»<sup>(١٨)</sup>؛ وعلى الرغم من أن أهداف هذا القطاع في الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)، ركزت من ضمن ما ركزت عليه على «تشجيع العمل الاجتماعي والتطوعي وتعميق روح التكافل الاجتماعي بين المواطنين»، عن طريق تبني سياسات من قبيل تكتيف التوعية بالعمل التطوعي ووضع خطة لإجراء دراسات عن أهم العناصر المشتركة لخصائص المجتمعات المحلية، وما يسود فيها من ظواهر واحتياجات لتكون نتائجها هادياً لخطط وبرامج التوعية؛ بيد أن المحصلة على أرض الواقع لم تكن بمقدار الطموح من الجانبين، لا من قبل الحكومة، ولا المواطنين، على حد سواء.

## ثالثاً: الدوافع المنشئة والمعوقات

### ١ - الدوافع المنشئة

في بحثنا عن دوافع التشكيل والانتظام لهذه المؤسسات في عُمان، نجد الدافع الأبرز لها هو تعقد المسؤوليات لدى الحكومة، وتشابكها؛ حتى رأت هذه الفئات الالتفات إلى تطوير مجالاتها بنفسها، لأنها الأقرب إلى الشرائح التي تمثلها، والأكثر قدرة على اجترار المبادرات، خدمةً للمجتمع وأهله. إلا أن هناك دوافع أخرى جديرة بالعرض في هذا المقام:

(١٦) تتبنى الحكومة العمانية أسلوب الخطط الخمسية؛ كل خمس سنوات لتنفيذ مشاريع تنمية للبلاد، معظمها يتعلق بتوفير البنية التحتية. (عُمان ٢٠٢٠) هي خطة طويلة الأمد دشنتها الحكومة في العام ١٩٩٦ وتستمر لمدة خمسة وعشرين عاماً، يرتجى منها النهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً.

(١٧) خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، ١٩٩٥).

(١٨) خطة التنمية الخمسية السادسة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠).



فهناك **الدافع الذاتي** للأفراد المكونين لهذه المؤسسات؛ فمع تزايد أعداد المتعلمين والمتخصصين في علوم شتى، ومع توسع تطلعات العُمانيين الفكرية، سواء على المستوى المهني أو الاجتماعي؛ تزايدت رغباتهم في التبرع بأوقاتهم وخبراتهم، توسعةً منهم للفهم السائد لخدمة المجتمع، وتحسناً للحراك الوطني المستقل عن الجهد الرسمي.

وهناك **الدافع القيمي**، المنطلق من المنظومة القيمية التي يركز عليها الإنسان العُماني (العربي والمسلم)؛ وهذا الدافع هو من أهم محفزات الجمعيات الخيرية للظهور، تلك المعنية بالأسرة والطفولة، خاصة فئة التجار ورجال الأعمال. والنساء الرائدات في تأسيس مؤسسات تُعنى بأصحاب الإعاقات النادرة، والأمراض المستعصية، وكذا الحال في العناية بالأسر الفقيرة والمحتاجة إلى العون والمساعدة.

ثم، هناك **التسامح الرسمي**، وهو دافع آخر جدير بالذكر، وهو ما أحده هنا بالانطباع العام الذي ساد إثر صدور قانون الجمعيات في العام ٢٠٠٠، الذي حفز الكثيرين للسعي نحو التمايز على شكل مؤسسات متنوعة؛ كما خالف تسارع إجراءات إشهار الجمعيات المتوالي، وسهولة تقديم طلباتها نسبياً: الفهم الذي ظل مسيطراً على عقلية الناس طوال ثلاثة عقود مليئة بالشكوك والترقب من تسييس أي فعل إرادي تطوعي حر يهدف إلى تكريس الخير العام.

يبقى أخيراً **الدافع الخارجي**، حيث لا يمكننا تجاهل الضغوط الدولية التي مورست، وما زالت تمارس على بلدان المنطقة، لتبني خيارات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني؛ وغيرها من الأنماط «الموضات» المعولة، التي لا يمكن لنظام سياسي عاقل يجيد فن البقاء أن يتجاهلها أو يعيقها كلياً. فمن الطبيعي أن يفتح لها النوافذ إذا كانت أبوابه مقفلة إباءً، ثم يعيد تدويرها بتدرجه الحكيم، مع خلطها في ما يسميه خصوصيته وبصمته الخاصة.

ناهيك عن أثر ثورة الاتصالات، والفضاء الإعلامي المفتوح، اللذين دعما الصفوف الخلفية لبناء وعي مجتمعي، ينقل ويحاور ويتفاعل مع جميع الطروحات الفكرية والسياسية العربية منها على وجه الخصوص، والعالمية منها عامة.

## ٢ - المعوقات

لا يمكن إصدار أي تقييم منصف لمؤسسات المجتمع المدني العاملة في عُمان، لأسباب تتعلق بعوامل كثيرة؛ منها أعمارها الزمنية، وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد. فعامل الزمن مهم للحكم على هكذا مشروعات، بالإضافة إلى أن طبيعة النظام السياسي والظرف التاريخي الذي ظهرت فيه له تأثير لا يمكن أن يغفل. فكما للزمن ضروراته لنضج الأفكار وتمايزها، فإن للنظام السياسي العُماني المتبني لنظام دولة الرفاهة، والماسك بجميع تفاصيل المشهد؛ انعكاساته على كل مفاصل المجتمع. ففي وسط عاش فيه المواطن وتربى على أن الحكومة عليها كل الواجبات التأسيسية، بل عليها الدعم والرعاية والمراقبة أيضاً، أثر ذلك سلباً في طبيعة سير ونمو هذه المؤسسات، إذ سلبها الاستقلالية التي

يجب أن تشعر بها، وزرع الاتكالية في نفوس فئات كثيرة من أعضائها<sup>(١٩)</sup>.

نعم، في الجانب المقابل هناك إيجابيات لا يمكن إنكارها، من قبيل وضع لبنات العمل المؤسسي بمفهومه الحديث؛ إلا أنه، وحتى هذه النقطة، فإن الحكومة في مرحلة انشغالها ذاك، لم تترك المجال لبناء ثقافة رصينة جادة للعمل المدني عموماً، والتطوعي على وجه الخصوص، ولم يذكر خطابها الإعلامي أو يذكر بأهمية وجود دور مؤسسات المجتمع المدني من البدايات؛ إضافة إلى مخاوف حكومية واضحة من إعطاء الاستقلالية لهذا الجهد، تحت حجة أن المجتمع لم يبلغ سن الرشد بعد. بل أكثر من ذلك، ظلت الحكومة وإلى وقت قريب، قلقة من المطالبات الأهلية بتشكيل المؤسسات المهنية والنقابات العمالية؛ إذ إن قيام هذا النوع من التنظيمات سيكون له بعض المصاحبات السياسية غير المرغوب فيها، بل ترى المؤسسة الرسمية في ذلك زعزعة للأمن والسلم الوطني، الأمر الذي برر بشكل كبير وواسع، تأخير كثير من المطالبات المدنية المشروعة.

فهذا مسؤول عُماني يعلق على عدم وجود جمعيات مهنية: «السماح بقيام جمعيات مهنية يحتاج لقرار سياسي، ثم إننا لا نشعر في الوقت الحاضر بحاجة لها أو مؤهلين للسماح لمثل هذه المؤسسات بالعمل عندنا»<sup>(٢٠)</sup>.

صحيح أن الوضع تغير قليلاً في الفترة الأخيرة<sup>(٢١)</sup>، وتم السماح لتلك الأنواع من المؤسسات والنقابات العمالية بالانتظام والتشكل (ولو أنها جاءت أيضاً من قمة الهرم السياسي والاجتماعي)<sup>(٢٢)</sup>؛ إلا أن الصورة القابعة في الخلفية الذهنية، لم تتعد بعد كثيراً عن تلك المقولة آنفاً، التي تعبر عن صعوبة تقبل مؤسسات مجتمع مدني حرة، وذات نفوذ وتأثير، والتعايش معها تحت سماء واحدة.

ما حصل على أرض الواقع هو أن المخطط اعتقد أن المحصلة التي سيصلها المجتمع بالضرورة بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن، هي عبارة عن مؤسسات طيبة؛ وفي الوقت ذاته مستقلة ومسؤولة تعينه على أداء واجباته في ميادين التنمية، وتكفيه مؤونة القطاعات التي تمثلها بالطريقة التي حُطط بها ولأجلها.

(١٩) انظر: سعيد سلطان الهاشمي، «نحو مجتمع مدني ترصعه الجمعيات»، الوطن (مسقط)، ٢٥/٢/٢٠٠٣.

٢٠٠٣.

(٢٠) انظر: باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ص ٥٦٥.

(٢١) ظلت مطالب عمال عُمان بإنشاء نقابات تهتم بأحوالهم، حاضرة وملحة منذ بداية السبعينيات، وخاصة عمال شركات النفط، إلا أن هذه المطالب لم يُستجب لها إلا مؤخراً.

(٢٢) أصدر السلطان قابوس مرسوم رقم ٧٤/٢٠٠٦، بتاريخ ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦. بتعديل بعض أحكام قانون العمل العماني، وإنشاء اتحاد نقابات عمال السلطنة، المادة (١٠٨)، أما المادة (١١٠) منه فنصت على التالي: «تتمتع النقابات العمالية والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان بالشخصية الاعتبارية المستقلة وذلك من تاريخ التسجيل لدى الوزارة (وزارة القوى العاملة) ولها الحق في ممارسة نشاطها بحرية كاملة بدون تدخل في شؤونها أو التأثير عليها».

إلا أن شيئاً كهذا لم يحدث، وهي نتيجة طبيعية، لأن تكون «المجتمع المدني» دون سياسة وخارج المعركة من أجل الديمقراطية هو عملية إجهاض<sup>(٢٣)</sup>. ولأن المطالب من قاعدة الهرم الاجتماعي، النابعة من الاحتياج إليه والعمل بجد لتحقيقه شيء، والمنح والأعطيات والمكرّمات الممنوحة من رأس الدولة شيء آخر ومختلف تماماً. لا يمكننا الزعم بأن المحصلة ستكون ذاتها، ولا الأثر الذي ستحدثه هذه المؤسسات هو الفعل ذاته الذي تحفره في البناء الاجتماعي، تلك المؤسسات التي ولدت من رحم الكفاح والنضال والتضحيات بأشكالها الإنسانية المختلفة.

كما لا يمكن انتظار ثمار بلا بذور، ودون عمل جادٍ مضمّن؛ فالمجتمع المدني ثمرة الديمقراطية وحقوق المواطنة، ونتيجة لعمل دؤوب في تأصيل حكم القانون، وتعبير صادق وعملي عن أحلام المساواة والعدل.

**إن الصورة القابضة في الخلفية  
الذهنية، (في عُمان) تعبر عن  
صعوبة تقبّل مؤسسات  
مجتمع مدني حرّة، وذات نفوذ  
وتأثير، والتعايش معها تحت  
سماء واحدة.**

لذلك، فما الفائدة من التذكير بأهمية شراكة المجتمع المدني، دون ثقافة حاضنة لما يسمى بالحقوق المدنية؟ وما الفائدة من التذكير بأهمية شراكة المجتمع المدني، في ظل غياب فكرة أن المجتمع قائم على تعاقد؟ وما الفائدة من هذه المنظمات، في ظل فصلها عن مؤسسات برلمانية

تملك قرار التشريع والمحاسبة والرقابة؟ وما القيمة من هذه المؤسسات في ظل فك ارتباطها بمهام أساسية من قبيل الشفافية، ومكافحة الفساد، وتفعيل ثقافة المساءلة، وحقوق الإنسان؟

ففي الوقت الذي اعتاد فيه الناس على عدم المسير، وبشكل طبيعي، بعيداً عن رعاية مؤسسات الحكومة ودعمها؛ لا يمكن أن يقطف المجتمع ثمار ما يحلم به من شجرة المجتمع المدني. وليس أدل على ذلك من مطالبات البعض بالمحاجة بالاستقلالية، وفي الوقت الذي يطالب فيه الحكومة بواجب الدعم المالي، دون أن ينتبه إلى أن صاحب التمويل هو صاحب القرار. بالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك العديد من المعوقات الأخرى - من وجهة نظري - التي تجابه المجتمع المدني العُماني؛ نحدد منها على سبيل المثال لا الحصر:

## أ - التشريعات والقوانين

كما أوردنا سالفاً، إن القوانين التي تنظم العمل المدني، ما زالت تعاني الكثير من السلبيات، كالتوجس والخوف من إعطاء جرعات كبيرة لهذا العمل. كما إن من هذه القوانين ما هو مستورد بشكل مباشر، ودون مراعاة للظرف العُماني؛ وبالتالي، فإنها تشكل عوامل عرقلة أو ببطء في قطف الثمار لجهود هذه المؤسسات في البناء الاجتماعي والاقتصادي. من هنا، لا بد

(٢٣) بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، ص ١٠.

من إعادة النظر في هذه القوانين، وبشكل عاجل، وفي شراكة العاملين والمشتغلين في هذا المجال، حتى تكون هذه المؤسسات، صدقاً، شريكاً حقيقياً في التنمية والحكم الجيد.

### ب - الاعتماد المباشر على المؤسسات الحكومية

ولهذا السبب مسوغه التاريخي المقبول، إلا أن ذلك لا يمكن أن يستمر، إذا ما أراد أفراد هذا المجتمع نتائجاً إيجابية من هذه المنظمات. حيث أنتج هذا الدعم الاتكالية لدى العاملين في العمل المدني، دون أن تكون هناك دوافع للتفكير وإجتراح المبادرات ذات الصفات الابتكارية، لمصادر تمويل ثابتة وأعمال أعمق أثراً في تنوير المواطن بحقوقه وواجباته.

### ج - العزوف من بعض الفئات الواعية والشابة

ولهذا المعوق أسباب كثيرة؛ منها الموضوعي، من قبيل أن هؤلاء هم نتاج ثقافة لا تشجع على الانخراط في العمل التطوعي، كما أنهم أبناء مجتمع الرفاه الذي ينتظر الرعاية والمبادرة من الحكومة؛ ومنها أسباب تتعلق بعدم تمتع هذا النوع من الأعمال بأي جاذبية، إذ ليس ثمة تجارب ناجحة ومشجعة من هذه المؤسسات لهذه الفئة المتطلعة إلى الظهور، والمكتنزة بالحماسة والتدفق. فواقع هذه المؤسسات بشكله الحالي، ربّما، لا يستوعب هذه الحماسة، كما إن حدوده الضيقة لا تغري أولي البأس والقوة منهم.

### د - قلّة الخبرة في التعاطي مع إدارة المؤسسات

تأثرت مؤسسات المجتمع المدني العُماني ببعض الأساليب الإدارية السلبية التي تعانيتها مؤسسات القطاع العام والخاص، لأن أغلب المتطوعين في القطاع المدني هم في الأساس موظفون في ذينك القطاعين. فكثير من هذه الجمعيات تواجه صعوبات في أساليب التعاون والتواصل مع الآخرين، وفي ما بينها؛ حيث لا يقتصر الأمر على أساليب الانفراد في اتخاذ القرارات فقط، بل يصل إلى تجميد أدوار المؤسسة، وإبقائها على وضع غير قابل للتطوير والتحديث، تمسكاً بأهداف تمت صياغتها في وقت كانت تتناسب مع وضعها السابق، بينما يتطلب الأمر تغييرها وفق المستجدات الحديثة؛ أو إن الأمر يتعلق باستغلال عزوف الأعضاء عن الحضور والمشاركة بفاعلية، مما يستدعي ملء هذا الفراغ بالاحتفاظ بالمناصب والأدوار دون تحريك لساكن. كل ذلك، دون إغفال الطموحات الشخصية لبعض المنتسبين إلى هذه المؤسسات، الذين هم أبناء مجتمع الأبوية الصارمة، والقبلية المجاملة، مع امتياز انتسابهم إلى إرث الاستبداد المسيطر على مناحي الحياة المختلفة.

### هـ - ضعف القدرات الفنية لبعض المتطوعين

على الرغم من تزايد الجهود التي تبذلها بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، إلا أن هذه العقبة تحتاج إلى تكثيف الجهد من جميع الأطراف. فحمل الرسالة التطوعية ليس وجهة، بل هو تكليف في غاية الحساسية؛ وضعف القدرات والإمكانات، هو من مسببات التأخر الرئيسية لهذه المؤسسات، حيث يجبر وراءه العديد من المشاكل، ومنها عدم القدرة على

التواصل وإيصال أهداف المؤسسة، وبالتالي فقدان الثقة بها من المجتمع المحيط، مع صعوبة علاج العقبات والمشاكل الداخلية للمؤسسة.

## و - شحّ الدعم المالي والفني والعيني

يمثل هذا التحدي العقبة الأكثر اعترافاً بها من قبل الجميع؛ وإن كانت هذه العقبة تعانيتها أغلب المؤسسات المدنية في العالم، ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن الحال في عُمان تبدو مركبة بعض الشيء: فمع ضحالة الوعي بالفكر والجهد المدني التطوعي، هناك تكاسل واضح في التفكير في الحلول المُعالجة لأزمة الدعم المالي. إن هكذا تفكير يحتاج إلى مؤمنين بالفكرة صدقاً، يتمتعون بقدر عالٍ من نكران الذات، ولا يقيسون النجاح والتقدم بمسطرة المكاسب الشخصية، معنوية كانت أو مادية.

هذا في مقابل وجوب تمتع المشتغلين في هذا القطاع بشيم من قبيل: الخبرة، حسن التدبير، الشفافية، المحاسبية، القدرة على الإقناع، الصلابية في مواجهة تجاهل الحكومة والمجتمع، الثقة بالنفس؛ وغيرها من صفات الرسوخ المؤسسي.

## ز - عدم رسوخ وشيوع ثقافة العمل التطوعي

وهو ما بررناه في أكثر من مناسبة في هذه الورقة؛ إلا أن هذه العقبة سيضمحل تأثيرها مع الزمن والعمل المتواصل من التوعية، وضرب الأمثلة الواقعية في ميادين الخدمة العامة؛ خاصة إذا ما رُبِطت ووظُفت بذكاء مع كثير من الثوابت الدينية والاجتماعية والأخلاقية الداعمة لخير المجتمع وصلاح أهله.

## ح - شيوع النغمة النفعية في المجتمع

إن المجتمع لا يشد على أيدي أولئك الساعين إلى أعمال دون مقابل أو عائد مادي مباشر يعينهم على تكاليف الحياة الاستهلاكية المتزايدة. وللأسف الشديد، فإن حزب أولئك الباحثين عن المكاسب المادية والاجتماعية هو الآخذ في الازدياد والتأثير والسيطرة على القطاع الأوسع من الناس؛ في مقابل تأخر نتائج العمل التطوعي واستهلاكه للوقت والطاقة والمال، دون شواهد مادية ملموسة لتغيير هذه النظرة.

## ط - غياب الرموز والقدرات

تشكل القدوة النجم الهادي للسائرين على السبيل المختلفة، والأمل الثابت للوصول إلى الغايات، وهي عامل حاسم في الأزمات ولحظات فتور الحماسة. والعمل المدني العُماني يفتقر إلى هذا العامل ماضياً وحاضراً، لا بسبب غياب ذوي الهمم العالية والعقول المتميزة من الجنسين، بل بسبب قمع التجربة ومسحها بوسائل متلونة ومرنة مع الحالات وظروف ظهورها. السلطة سبب رئيسي في هذا، والمجتمع الطيع لتوجيهاتها عامل مساند، تسببا في كبت ميلاد تلك الرموز والأصوات.

## ي - ضعف التغطية الإعلامية لبرامج وأنشطة هذه المؤسسات والتوثيق

لها

يتطلب الأمر درجة عالية من الإقناع بأهمية هذه المؤسسات للمجتمع على المدينين القصير والبعيد، هذا الإقناع مصدره المؤمنون بدور هذه المنظمات من المنتسبين إليها، ومن المتلقين لفوائدها.

لذا، من المهم تأكيد نقطة مهمة، وهي أن المجتمع المدني بمؤسساته، وحراكه، لا يشكل استقالة للدولة عن مهماتها الديمقراطية، أو عزلاً لقطاع من المجتمع عن الآخر؛ كذلك لا يعني هذا المفهوم تقسيم الصورة بين سلطة حاكمة وسلطة مضادة، بقدر ما يعني زرع مفاهيم التعاون والمشاركة والمبادرة والقرار بشكل ديمقراطي على كافة الأصعدة والمستويات.

كما أن مؤسسات المجتمع المدني ما هي إلا جبهة عمل فاعلة ومتفاعلة مع المجتمع، جبهة مراقبة نقدية في المجتمعات الديمقراطية، ومصنع لإنتاج الأفكار الضرورية لتقديم الإنسان. أخيراً، من المهم التنويه، بل والتأكيد، أن هيئات المجتمع المدني لا تنصب نفسها خصماً للحكومات، ولا تتصرف كمنافس لها، وهي بالتأكيد لا تعرض نفسها كبديل عن الحكومات في تقرير الشأن الوطني وإدارته؛ ذلك أنها لا تمتلك شرعية التمثيل، ولا أهلية التصرف مستقلة في إنجاز أي عمل وطني. يتأطر دور هيئات المجتمع المدني في المشاركة في العمل الوطني بوسائل البحث والتثقيف وتبيان الخيارات وتقديم المشورة<sup>(٢٤)</sup>.

## خاتمة

بعد هذا الاستعراض الخاص بمعوقات مؤسسات العمل المدني في عُمان، من المهم التأكيد في نهاية هذه الورقة أن من أولويات المرحلة القادمة لهذه المؤسسات؛ ابتكار مصادر تمويل مستقلة، تعزز من قدراتها على الحراك حرة، مؤثرة في المجتمع، مع المشاركة في صياغة استراتيجية متكاملة لدعم وتشجيع ثقافة عمل تطوعي متمدن، يكفل لها ديمومة البقاء بشكل مقنع، خاصة من قبل جيل الشباب المتطلع إلى المساهمة بإيجابية فاعلة في تنمية وطنه. كما إن على الدولة في هذا المقام زيادة هامش السماح بالحراك السياسي والمدني؛ حتى يتسنى لهذه المؤسسات النمو بشكل طبيعي؛ إذ إن صيانة الحريات هي السبيل نحو النضج السياسي والمدني الممكنين معاً، وبتراصف من إنتاج الحكم الرشيد بمعناه الشامل والواسع؛ والمستهدف في المؤدى الأخير هو تنمية إنسانية واثقة ومستدامة في رحاب وطن حر كريم.

إن مفهوم المجتمع المدني وتأمين استحقاقاته، رغم استمرار بعض التردد والتعصيب على الصعيد الرسمي، سوف يواصل بروزه كأمر متصدر للطموح العُماني في قادم الأيام، مصطحباً معه مزيداً من الخير والتقدم الحضاري □

(٢٤) انظر: صادق جواد سليمان، «دور هيئات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة الحوار، وأثر الحوار في نشر ثقافة السلام والتعايش والتعاون»، ورقة قدمت إلى: الندوة الدولية حول حوار الحضارات والثقافات، جامعة نزوى، سلطنة عمان، ١٢-١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.